آفاق برلمانية

المجلد ٥
العـدد ٢

نشرة توثيقية تعنى بشؤون المجلس التشريعي تصدر عن مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، آيار ٢٠٠١

مقابلة مع رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني د.حسن أبو لبدة

محاربة الفساد .. حقيقة أم دعاية ؟!

هل تنجب الانتفاضة قطبا ثالثا؟

الانتفاضة والمنظمات الشعبية

المبادرة المصرية الأردنية على الرّف!!

التقارب الفلسطيني السوري استراتيجي أم تكتيكي؟!!

مقاطعة المنتجات الإسرائيلية بين الرسمي والشعبي

نواب المجلس التشريعي اجتمعوا "بالفيديو كونفرنس"، فلماذا توقفوا ؟

فعاليات إحياء النكبة: هل تبقى بذات الشكل؟

افتتاحيـة

احتمالات الحرب

يدور الحديث في الصحف الاسرائيلية وان كان احياناً بشكل موارب، عن احتمالات الحرب في ظل الاوضاع الميدانية الحالية. فبينما يقدر الجيش في اسرائيل ان الوضع الراهن يمكن أن يستمر لعدة سنوات دون حسم عسكري، نظراً لوجود قيود سياسية على القوة العسكرية. وفي حال استمرار هذه القيود، يرى آخرون انه من غير الممكن سياسياً لحكومة شارون ان تقبل استمرار هذا الوضع لعدة سنوات دون "نتائج". بالتالي إن لم يقدم شارون خياراً سياسياً للجانب الفلسطيني غير المطروح حالياً، فإنه من المرجح ان يندفع باتجاه "الحرب"، أي توسيع نطاق القتال ليشمل لبنان وربما سوريا وضربات اقوى للجانب الفلسطيني في غمرة الاحداث.

ومن الصعب التكهن حول الاحتمالات نظراً لوجود تبعات سياسية لكل خيار بما في ذلك توسيع نطاق المعارك. ولكن، توجد عبر سياسة واضحة من الممكن استخلاصها الآن، منها التالية:

أولاً: يبرز الوضع الحالي بشكل حاد مشكلة مسار اوسلو، وهي ان المفاوضات تتم في ظل ميازين قوى لصالح اسرائيل ودعم امريكي لها وغياب دعم عربي فعال. هذا يعني افتراض "حسن النية" لدى اسرائيل والقبول بما يمكن لها ان تقدمه للجانب الفلسطيني أخذاً بعين الاعتبار عدم حسم حدود المشروع الصهيوني في فلسطين. والصراع الحالي هو صراع داخلي في اسرائيل حول حدود هذا المشروع ليس فقط ازاء حدود الدولة، وانما ازاء "سيادة" دولة اسرائيل خارج حدودها. وهذا معنى قول بعض ممثلي اليمين بالحاجة لإقفال دائرة عام ١٩٤٨.

ثانيا: في غياب ضغط خارجي على اسرائيل، تكتسب الساحة السياسية الداخلية اهمية كبرى لأنها الساحة التي سيتم فيها الحسم. ولهذا السبب بالذات، أصبحت الانتخابات الإسرائيلية أمر "داخلي" لدى العرب ولدى الفلسطينيين، اضافة لأوروبا والولايات المتحدة. وفي هذا السياق ينشأ السؤال عن إذا ما كان ما قدمته حكومة باراك للجانب الفلسطيني هو اكثر ما يمكن توقعه في المدى المرئي،أم أن الصراع الحالي قد يجلب تغييراً في الموقف السياسي في اسرائيل؟

واذا كانت الاجابة على هذا التساؤل مبكرة، فإن الخيارات الفلسطينية مرتبطة بالمقدرة على الصمود وبوضوح الرؤية حول الخيارات الاستراتيجية، من بينها عدم انهاء الصراع الا بشروط مقبولة فلسطينياً، او ابقاء حالة الصراع غير منتهية، لعل طبيعة الصراع قد تتغير في المستقبل من ناحية سياسية، ويصبح مطلب الدولة الديمقراطية العلمانية كمطلب سياسي اكثر واقعية، وبشروط نضالية مختلفة.

Parliamentary Horizons, a documentary newsletter published by Muwatin, The Palestinian Institute for the Study of Democracy, vol.5, no.2, May. 2001
Published in co-operation with the Heinrich Boell Foundation

أرقام لا تجامل...!!!

مقابلة مع رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني د.حسن أبو لبده

- **السلطة لم توفر قراءة فلسطينية للاتفاقات**
- **توزيع المساعدات دون علم السلطة يعتبر خرقا للسيادة**
- **العمق العربي معنوي وليس واقعي**
- **المساعدات تخدير موضعي والسلطة كما الشعب بحاجة للمساعدة**
- **تقديرات الخسائر تقديرات لأفراد يحاولون حجز موقع في الإعلام**
- **المطلوب ترشيد الإنفاق وإعلان حالة الطوارئ**

أكثر من **مليوني** فلسطيني يعيشون تحت خط الفقر، ٥٧,٣٠٠ أسرة فقدت مصدر دخلها تماماً خلال انتفاضة الأقصى. ٤٩,٢٪ من الأسر فقدت أكثر من نصف دخلها الذي كانت تحصل عليه قبيل الانتفاضة، الدخل الشهري الوسيط للأسر انخفض من ٢,٣٠٠ شيكل قبيل الانتفاضة إلى ١,٢٠٠ شيكل خلال شهر آذار ٢٠٠١. هذا ما أشارت إليه نتائج مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية التي أعلنها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في إبريل الماضي.

وللحديث عن هذه الأرقام ودلالاتها، وبعيدا عن المجاملة، التقت آفاق برلمانية د.حسن أبو لبده، رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وحاورته حول مختلف جوانب الواقع الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني.

س: لنتحدث بداية عن الإطار العام للواقع الاقتصادي الفلسطيني وعن خطة التنمية الفلسطينية. يأخذ بعض المراقبين والمحللين على السلطة الفلسطينية افتقارها إلى رؤية وخطة تنموية واضحة، وهذا ما يفسر التدهور الاقتصادي والاجتماعي الذي تعكسه الأرقام التي أعلنتم عنها؟؟

ج: لا شك في أن جزء من المشكلة يتمثل في افتقار السلطة إلى الرؤية، لكن حتى وان توفرت الرؤية فإننا نفتقر إلى استراتيجية. فتطور المجتمع الفلسطيني من مجتمع محتقن أمنيا وسياسيا إلى مجتمع مدني لم يحظ بالعناية الكافية لتطوير قدرات الفرد والجماعة في إطار دولة وعلى أسس واضحة.

وفيما يتعلق بالتنمية، فلا يجب أن يغيب عن الأذهان أن الترتيبات الانتقالية وضعت محددات وعراقيل أمام التنمية بالمفهوم الكلاسيكي. وهذه الترتيبات محكومة بسقف إسرائيلي سيما وأن العلاقة بين الطرفين لم تكن متكافئة بل علاقة طرف قوي بطرف ضعيف. وكنا نأمل أن لا يكون المدخل في العلاقة تنمويا بل تعزيز الصمود وتأسيس مقومات الانفصال الطبيعي وفتح الثغرات الكافية لنمو اقتصادي وسياسي واجتماعي. ينتج عن ذلك وجود كيانين منفصلين تربط بينهما علاقة وترتيبات خاصة. ان الحديث عن التنمية في مثل هذا الواقع الذي نعيشه هو بمثابة ذر الرماد في العيون. أضف إلى ذلك، ان السلطة لم توفر قراءة فلسطينية للاتفاقيات المبرمة مع الجانب الإسرائيلي والتي أصبحت نتيجة ذلك محكومة فقط بالتفسير الإسرائيلي.

س: أشرتم في نتائج مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على سوق العمل الفلسطيني في آذار ٢٠٠١، إلى أن ١٤٤,٩٣٢ فلسطينياً فقدوا أعمالهم جراء الإجراءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وأشرتم في نتائج مسح القوى العاملة (دورة الربع الأول ٢٠٠١) إلى أن نسبة البطالة ارتفعت إلى ٣٧,٧٪ من قوة العمل الفلسطينية وفقاً للتعريف الموسع للبطالة.

برأيكم هل كان سيساهم نفاذ قانون العمل الفلسطيني في حل مشكلة البطالة ولو جزئياً؟

ج: هناك عشرات القوانين غير النافذة، ولا يمكن أن يكون إقرار القانون ونشره في الجريدة الرسمية كافياً لحل أو لتشكيل مدخل لحل المشكلة. المشكلة الأساسية لا تكمن في نشر القانون بل في عدم وجود لوائح تنفيذية. قانون العمل الجديد يترتب عليه تكاليف حقيقية وتبعات تمس القطاع الخاص وكافة المستفيدين. وأنا أرى أنه بدون خلق بيئة تتقبل تغيير سلوكها النقابي ونمط تعاهداتها، فمن الصعب أن يشكل قانون العمل مرجعية. فالوقت الطويل الذي استغرقه إعداد هذا القانون وإقراره، كان يجب أن يكون قد ترافق معه إعداد لوائح تنفيذية، والقيام بحملة ميدانية للتأثير في البيئة الخاصة للقانون. وعليه فإنني لست متفائلاً بأن يرى هذا القانون النور لأنه لم يتم الإيفاء بمتطلباته بعد.

س: هنالك انتقادات موجهة لعملية توزيع المساعدات على العمال والأسر الفلسطينية، وانتقادات تشكك بجدواها

وبجدوى برامج خلق فرص العمل، ما تعليقكم على ذلك؟

ج: أنا أرى أن كل ما تم من هذا القبيل خلال الانتفاضة يدخل في إطار عملية التخدير الموضعي، وهو علاج آني لأزمة مستفحلة وعلاج مؤقت جداً. أما بخصوص توزيع الأموال على العمال، أرى بأنه لم يكن هنالك شفافية في بعض الأحيان، ولم تكن الآلية واضحة. أرى أنه كان يجب إعطاء هذه الأموال مقابل جهد ما.

أما فيما يتعلق بموضوع المساعدات عموما، فإنني أرى فيها محاولة لإرضاء ضمائر من يتألمون لمشاهدة المأساة الفلسطينية. عدا عن ذلك، فهذه المساعدات "إغاثية" وتمت ضمن ترتيبات مغلقة وفي جو من التنافس الشرس ما بين السلطة والفصائل والمنظمات الأهلية والأنظمة العربية. كل ذلك أدى إلى أن يكون التأثير النهائي لهذه المساعدات متواضعا.

من جهة أخرى، أرى أنه كان الأجدر بالسلطة أن تصر على دخول المساعدات ضمن إطار مركزي ينسق الجميع من خلاله. إلا أن ما حصل يعتبر خرقا للسيادة لأنه تم دون علم السلطة التي تتسلم الفاتورة النهائية.

س: هنالك لغط كبير ودربكة بشأن المساعدات المقدمة من الدول العربية، فماذا تقولون بهذا الخصوص؟

ج: بداية لا بد من تثمين موقف الجماهير العربية الذي دفع الأنظمة إلى التضامن مع الانتفاضة. أما موضوع المساعدات، فأرى أن ما تم بهذا الموضوع هو عبارة عن إخراج غير موفق تتحمل مسئوليته الطوابير التي حاولت وتحاول تصفية حساباتها مع السلطة من خلال عناوين مثل الفساد وسوء الإدارة والشفافية. وابعد من ذلك، يبدو انه يوجد "توليفة" أمريكية على المستوى الرسمي العربي تقضي بتحريض الأنظمة على عدم الرضوخ للضغط الشعبي ومساعدة الفلسطينيين إلى ان تلين السلطة مواقفها السياسية. باختصار، كنا نتوقع أن تدخل هذه المساعدات وفق عناوين محددة، وبتنسيق مباشر مع القيادة، وضمن أولويات وبرامج مساءلة وشفافية. المهم وراء كل ذلك، أن العمق العربي ثبت أنه معنوي وليس واقعي.

س: هل يمكن القول أن هذه الأرقام والإحصائيات تدق جدران الخزان؟ وما الذي تنبؤ به؟

ج: لا بد بداية من الاتفاق على إطار مفاهيمي فلسطيني يوفر تفسيرا وقراءة فلسطينية موحدة للإجراءات الإسرائيلية. هذه الإجراءات تهدف إلى تقويض أركان البنية التحتية الفلسطينية كمدخل وحيد للوصول إلى حقيقة مقبولة إسرائيليا. كذلك لا بد من الاتفاق على أن التشوهات التي لحقت بالوضع الفلسطيني تحدث تأثيرات اقتصادية واجتماعية بنيوية يصعب التعافي منها خلال فترة بسيطة.

ببساطة، الأرقام تقول ما يلي:

١. السلطة كما الشعب بحاجة إلى مساعدة. والسلطة يتم نزع لبناتها الأساسية ويتم إضعاف بنيتها يوميا.

٢. المجتمع محاصر ومستهدف في لقمة العيش، وليس لديه إمكانية للحصول على مقومات الحد الأدنى. المجتمع يستغيث وهيهات من مغيث. إنه وحيد.

٣. هنالك انهيار حاد في مستويات المعيشة، والناس دخلوا في المحظورات بالنسبة لإجراءات التكيف مع الواقع.

٤. قيام السلطة ووجود عنوان حكومي رسمي أضعف من استعداد الناس للانغراس في وسائل الصمود المختلفة.

٥. السلطة لم تحاول التوصل إلى أجندة مشتركة مع المجتمع توضح وتحدد الصلاحيات والمهمات والواجبات والحقوق.

س: إزاء هذه الحقائق، ما هو المطلوب خصوصا على المستوى الرسمي الفلسطيني؟

ج: باختصار، يجب التوصل إلى أجندة فلسطينية وطنية لمعالجة الحالة بحيث تتضمن ما يلي:

١. إعلان حالة الطوارئ.

٢. ترشيد الإنفاق والاستهلاك.

٣. تعزيز التكافل.

٤. تعظيم إمكانية الاستفادة من الإمكانيات الفلسطينية المتاحة.

٥. إنشاء صندوق طوارىء فوري تديره مجموعة معروفة بالكفاءة والنزاهة، ويحظى بموقف جدي ووعي من كافة الشرائح بأهميته وجدواه. صندوق أشبه ما يكون ببيت مال المسلمين.

س: سؤال أخير، هنالك تباين وتضارب في الأرقام والتقديرات الرسمية. هنالك "بازار" لتقديرات الخسائر ونسب البطالة والفقر. لماذا يتم مثل هذا التخبط والإرباك؟

ج: بصراحة، هنالك حالة انفلات فلسطيني، وهنالك مزايدة على صفحات الجرائد. لدينا مجتمع يتعرض لصدمة ونحن في حالة طوارئ. يجب وجود جهة رسمية تقيس الواقع وتعطي نتائج. لا بد من حسم هذه المسالة.

أما فيما يتعلق بتقديرات الخسائر، فما هي إلا تقديرات لأفراد يحاولون حجز موقع في الإعلام فقط. عن أي خسائر يتكلمون؟! الخسائر المباشرة أم غير المباشرة؟عن الخسائر المحتملة؟ خسائر الأفراد؟ خسائر الفرص الضائعة...؟!

المطلوب بل المهم أن يتم حظر الإعلان عن الخسائر لأنها تمس المصلحة العليا للوطن. ما يتم إعلاميا ليس له معنى والكثير مما يقال في هذا المجال لا يقرأ. وللعلم، فإن الدول المانحة والمنظمات الدولية لا تعاطى مع هذه التقديرات بل تتعاطى مع مصادرها ومعطياتها الخاصة. نحن في الجهاز المركزي للإحصاء نقوم بجمع بيانات عن الخسائر ونقدمها للجهات المختصة ولكننا لا ننشرها لأننا لا نريد أن نكون جزءا من هذه المهاترات التي لا تساوي ثمن الحبر الذي تكتب به.

محاربة الفساد .. حقيقة أم دعاية ؟!

الحل الجذري: قوانين نافذة لمحاربة شاملة للفساد

راجت منذ أوائل نيسان الماضي أحاديث متعددة حول شن السلطة الفلسطينية حملة ضد الفساد. وبلغت هذه الأحاديث ذروتها حينما قامت السلطة الفلسطينية بملاحقة أحد الشخصيات الفلسطينية الذي عمل في مؤسسة فلسطينية بعد أن ثبت تورطه في عملية اختلاس اكثر من ٦ ملايين دولار. وتمكنت السلطة من إحضار المتهم من إحدى الدول العربية للتحقيق معه في الأراضي الفلسطينية حول قضية الاختلاس.

ورافق هذه الإجراء الذي أقدمت عليه السلطة الفلسطينية، والذي وصفه حينها وزير العدل بباكورة حملة شاملة ضد الفساد، ملاحقة اخرى لقضية فساد تتعلق باستيراد أجهزة كمبيوتر. وتركت هذه الإجراءات بصمات إيجابية على الشارع الفلسطيني الذي رأى فيها توجهات قد تتلاءم مع ما يطمح اليه الشارع الفلسطيني من ملاحقة الفساد والمتورطين فيه.

ومنذ الأشهر الأولى لاندلاع الانتفاضة، هيمنت قضية محاربة الفساد والإصلاح الداخلي على خطاب ممثلي الفصائل الوطنية والإسلامية. وانطلقت دعوات كثيرة تطالب بضرورة أن تحدث الانتفاضة تغييرات إيجابية على صعيد الوضع الداخلي، خاصة وان هناك توقعات بان تتواصل الانتفاضة شهورا أو سنوات. ودعا أمين سر حركة فتح مروان البرغوثي السلطة الفلسطينية الى ضرورة إجراء تغييرات داخلية انسجاما مع ما أحدثته الانتفاضة على الصعيد السياسي.

وأعلن وزير العدل فريح ابو مدين، في أحاديث صحافية عن شن السلطة الفلسطينية حملة شاملة تهدف الى ملاحقة المتورطين في قضايا الفساد. وقال أبو مدين في معرض حديثه عن تسلّم السلطة إحدى الشخصيات المتهمة بالفساد من إحدى الدول العربية، أن ما أقدمت عليه السلطة هو بمثابة رسالة لكل من سولت له نفسه الاستيلاء على أموال الشعب. وقال:"أن يستقيموا ويعيدوا الأموال إلى أصحابها".

وأشار أبو مدين إلى انه تم إعداد مذكرة إحضار أشخاص آخرين ممن اختلسوا أموال السلطة والشعب، موضحا حينها انه سيتم مطالبة حكومات عربية بالقبض عليهم وترحيلهم الى فلسطين. وقال:"سنقوم بملاحقة هؤلاء سواء في الداخل او في الخارج".

ورغم تأكيد أبو مدّين بان قضية الفساد في المجتمع الفلسطيني هي قضية فردية وليس ظاهرة عامة، يؤكد نواب في المجلس التشريعي على ان قضية محاربة الفساد لا يمكن ان تكون ذات جدوى باعتقال واحد او اثنين، "بل القضية يجب ان تتم من خلال وضع قوانين تشكل آليات لمحاربة الفساد من جذوره".

رئيس لجنة الرقابة في المجلس التشريعي قدورة فارس يرى أن الوضع السياسي العام الذي يتعرض له المجتمع الفلسطيني يقف حائلا أمام متابعة جدية للقضايا الادارية والمالية، لان العمل المؤسساتي لمحاربة الفساد تعطل بسبب إجراءات الاحتلال . ويضيف:"برأيي، وان كنت مع اتخاذ إجراءات بحق الفاسدين، لكن الفساد لا يعالج من خلال ضبط عدد من الفاسدين، وانما يعالج من خلال وضع قوانين تمثل إجراءات واليات لمتابعة هذه العملية ".

ومن ضمن القوانين التي أشار إليها فارس وكذلك عدد آخر من النواب، قانون القضاء، وقال فارس:"كثير من القوانين التي اقرها المجلس غير سارية المفعول بسبب عدم وجود مؤسسة قادرة على تنفيذ هذه القوانين ". وتابع قائلا:" حتى لو تم تطبيق قانون القضاء مثلا، فان جهاز القضاء لا يستطيع القيام بعمله وفق هذا القانون بسبب كونه مثقلا بالعديد من القضايا. وبالتالي لا يستطيع جهاز القضاء تحمل مسؤولية محاربة الفساد لوحده، وباعتقادي أن للمجلس التشريعي دورا مساعدا في ذلك".

وبحسب فارس، فان المجلس التشريعي لم يستخدم أدواته البرلمانية في محاربة الفساد بالشكل المطلوب، حيث اقتصر دوره فقط في الإسهام في خلق رأي عام حول عدد من القضايا ضمن ما وصفه بالرقابة الأخلاقية التي قال عنها بأنها غير عملية.

ويرى نواب آخرون أن الانتفاضة يجب ان تسهم بشكل جليّ في ترتيب الوضع الفلسطيني الداخلي الذي يندرج في إطاره محاربة الفساد.

رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي جمال

الشوبكي يقول بأن أي حركة نضالية "بحجم انتفاضة الأقصى" ،إذا لم يكن لها بعد اجتماعي واقتصادي اضافة للبعد السياسي، فانه سيحكم عليها بالفشل.

وأشار الشوبكي إلى أن إحداث تغييرات في المجتمع الفلسطيني بما في ذلك محاربة الفساد، هي قضية ضرورية ستسهم في فتح المجال للمواطنين للانخراط في العمل السياسي بشكل أوسع. واعتبر الشوبكي أن خطاب الرئيس ياسر عرفات في افتتاح الدورة السادسة للمجلس التشريعي: "من الممكن أن يشكل برنامج عمل خاصة فيما تعلق بالقضاء". وقال انه في حال احترمنا ما جاء في الخطاب فسيكون لدينا جهاز قضائي له كل الحضور.

من جانبه، اعتبر النائب حسن خريشة ان الانتفاضة هي بمثابة "فرصة تاريخية" لن تتكرر لإنجاز تغييرات داخلية ومن ضمنها محاربة الفساد. وفي الوقت الذي اعتبر فيه بعض النواب أن الصراع السياسي مع الاحتلال الاسرائيلي قد يعطل ممارسة عملية محاربة الفساد بشكل فاعل، قال خريشة ان حرب التحرير يجب ان تتم من خلال خطين متوازيين" خط الوضع الداخلي وخط مقاومة الاحتلال".

واعتبر خريشة إعلان وزير العدل بشأن حملة ضد الفساد، لا يخرج عن كونه أحاديث إعلامية تهدف إلي الإيهام بوجود نية لمحاربة الفساد .

وقال خريشة:"المحاكمة يجب أن تكون شاملة وتطال كافة المستويات، وان لا تكون موسمية او دعائية".

واتفق خريشة مع ان البداية يجب ان تكون من خلال تفعيل جهاز القضاء، متهما وزير العدل بأنه فشل في إيجاد هذا الجهاز الفاعل القادر على تجسيد القانون، منذ ان بدأت السلطة التنفيذية عملها.

وعن رأيه حول فشل المجلس التشريعي في تجسيد دوره الرقابي أيضا، قال خريشة: "المجلس التشريعي كان مؤمنا ان يكون قائد هذه المرحلة على اعتبار انه منتخب، لكن المجلس فشل بذلك وإن حقق بعض الأعضاء نجاحا نسبيا في سياق متابعة قضايا الانتفاضة".

وعن سبب فشل المجلس في ذلك، قال خريشة:"الفشل جاء نتيجة ممارسات الاحتلال اولا، وثانيا بسبب موقف رئاسة المجلس التي أصرت على ممارسة دورها عبر المفاوضات السياسية الامر الذي أثّر سلبا على ثقة الناس بالمجلس وبقدرته على إحداث التغيير".

وبحسب خريشة فإنه ينبغي للمجلس أن يصرّ على متابعة معظم التقارير التي قدمها للسلطة التنفيذية خلال فترة عمله السابقة خاصة فيما يتعلق بالفساد.

هل تنجب الانتفاضة قطبا ثالثا؟

بادرت اكثر من شخصية فلسطينية إلى بناء حركة ديمقراطية تشكل قطبا ثالثا يتميز عن التيار الوطني المركزي وعن التيار الإسلامي سواء في التوجه السياسي او الاجتماعي. بيد أن هذه المبادرات لم تستطع الوقوف على قدميها، وبقيت في إطار شخوصها المؤسسين وظلّت محدودة التأثير. وظلت الساحة الفلسطينية تفتقر إلى مثل هذا التيار رغم وجود قاعدة شعبية واسعة يمكن ان تدعمه.

يغلب على البنية السياسية الفلسطينية قطبان سياسيان رئيسيان: التيار الوطني المركزي، والتيار الإسلامي. وفيما سبق ساد حتى فترة ما قبل انهيار النظام الدولي قطبان آخران هما: التيار المركزي المتمثل بحركة فتح، والتيار اليساري المتفرق الى اكثر من فصيل سياسي. أما التيار الإسلامي، وإن كان ذا وزن، فإنه ظل على هامش الحركة السياسية الفلسطينية حتى دخوله معركة الانتفاضة الأولى.

وقد اثرت عوامل موضوعية واخرى ذاتية في تفكك وتراجع القوى اليسارية الفلسطينية. ولم تستطع قوى اليسار في لحظات حاسمة تشكيل قطب ثالث يكبح من سياسات التيار المركزي الذي دعم توقيع اتفاق اوسلو، واستطاع بذلك ان يشكل سلطة على جزء من الاراضي الفلسطينية بكل ما تعنيه هذه الفرصة من استغلال للامكانات المتوفرة لهذه السلطة في تعزيز وجود وهيمنة هذا التيار.

كذلك أظهرت انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، ان حظوظ تشكيل تيار ديمقراطي ثالث داخل المجلس ومن خلال نواب دخلوا بصفتهم الشخصية الى هذه الانتخابات كانت

قليلة. ولم تستطع كتلة التحالف الديمقراطي في المجلس رغم نشاطها الجدي والكبير التأثير على الجمهور بفعل فقدانها لقاعدة جماهيرية منظمة تدعمها. وقد سيطرت حركة فتح على المجلس، واستطاعت ان تخلق حالة من التوافق مع توجهات السلطة التنفيذية. وتراجعت فعالية مؤسسات منظمة التحرير التي تتمثل فيها القوى اليسارية بدرجة اعلى.

وحاولت شخصيات أخرى، منها من شغل مواقع قيادية في احزاب يسارية، ومنها مستقلون وأكاديميون، بناء حركة ثالثة في المجتمع الفلسطيني. ولا تزال المحاولة قائمة بهدف الوصول إلى برامج سياسية وتنظيمية وبهدف إيجاد مبرر لوجودها السياسي. وقد ترافق ذلك، وكما تشير بعض الأدبيات، إلى فتح حوارات مع قوى يسارية فلسطينية قائمة لاجل توسيع هذا القطب. خصوصا وأن الانتفاضة قد فتحت فرصا جديدة للنشاط السياسي، وأعادت الاعتبار للحزب السياسي بعد ان سادت مرحلة من العزوف عن العمل السياسي في أوساط الجماهير. وكادت المنظمات غير الحكومية تحل محل هذه الاحزاب، كما يشير علي جرادات عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية.

الحوارات التي تجرى الان لانجاز مثل هذا التشكيل السياسي ليست سهلة، وتعترضها عقبات وموانع تعود الى الظروف السائدة حاليا، والى عوامل ذاتية تكمن في ارث الحركة السياسية الفلسطينية السابق، عدا عن الاختلافات البرنامجية سواء في السياسة او التنظيم.

التوجه الفكري:

رغم ان معظم المبادرين لتشكيل هذا التيار ينتمون الى خلفيات فكرية اصلها يساري، الا ان نقاشا يدور حول التوجه الفكري لهذا التيار: هل هو تيار ماركسي، أم تيار علماني ليبرالي، أم تيار يحاول المزاوجة بين الليبرالية والنزعة الاشتراكية لمعظم المبادرين اليه؟.

وينطلق هذا التيار من تشخيص عام بأن هناك أزمة فكرية عاشتها قوى اليسار وان البديل الليبرالي المنسجم مع العولمة لا يشكل قاعدة فكرية لها. وهناك إجماع بين المبادرين الى مغادرة الانماط الفكرية التي سادت في السابق لصالح عملية تجديد فكري لا تقطع الصلة مع التراث، فيما لا تبقى اسيرة لنصوصه وقوالبه. وهذا يعني ان هوية هذا التيار هي هوية يسارية علمانية تعطي بعد الديمقراطية اهمية خاصة.

ولا نجد هنا خلافا كبيرا بين القوى والشخصيات التي تشارك في الحوارات الجارية. وهنالك شبه إجماع على هذا التوجه الفكري الاكثر انفتاحا من بنى الاحزاب القائمة والاقل هلامية من رؤى شخوص وافراد.

التوجه السياسي:

تراوحت مواقف المتحاورين بين ذهنية الرفض وذهنية الاندماج في النظام السياسي الفلسطيني القائم. وقد شكل مشروع الورقة السياسية لما توافق المتحاورون على تسميته "التجمع الديمقراطي الفلسطيني"، قاسما مشتركا للعمل السياسي لهذا التيار. وهو يبرر نفسه سياسيا بأنه لا يشكل نفيا لاي تيارات اخرى، وانما يطرح اشكالا للعمل المشترك معها من منطلق توصيف المرحلة التاريخية بأنها ما تزال مرحلة تحرر وطني، ومن ضرورة النظر بنفس الأهمية إلى الجانب الاجتماعي والديمقراطي في حياة الشعب الفلسطيني.

ويعلّل المتحاورون ضرورة بناء هذا القطب، بضرورة توفير التوازن السياسي الفكري في الحياة السياسية الفلسطينية، وزيادة تأثير التيار الديمقراطي على القرار السياسي الفلسطيني.

اما منطلقات المشروع، فقد تحددت في إحدى عشرة نقطة تتمثل في اعتباره تجمعا علمانيا ديمقراطيا وجزءا من منظمة التحرير الفلسطينية، ويتوجه للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، ويقوم على اساس الديمقراطية والتعددية، ويضم احزابا وقوى اجتماعية وافرادا ومنظمات جماهيرية وكتل نقابية، هدفها إنهاء الاحتلال وبناء دولة عربية فلسطينية عصرية تعددية وعلمانية تقوم على وثيقة الاستقلال التي صدرت عام ١٩٨٨.

ويقوم التجمع على أساس التعددية واحترام مبادئ الديمقراطية، والربط بين المهام الوطنية التحررية والمهام الاجتماعية الديمقراطية. ويسعى التجمع للتعبير عن مصالح الطبقات الشعبية. كذلك، يصف التجمع المرحلة النضالية بأنها مرحلة تحرر وطني وديمقراطي، ولا يعترض على أي شكل نضالي لاجل التحرر الوطني. ومن حيث المبدأ، لا يرفض التجمع المفاوضات كأحد أشكال الصراع، ولا يرفض الشكل العنيف كذلك. كما ويطرح التجمع أيضا إمكانية التكامل بين الاشكال المختلفة لممارسة الصراع. من جهة أخرى، لا يقيّم اتفاق أوسلو، ويدعو لتجاوزه وتجاوز التفرد الامريكي برعاية المفاوضات الى اعتماد الشرعية الدولية كقاعدة لاية تسوية سياسية.

وعلى صعيد موقفه من النظام السياسي، يدعو التجمع الى اقامة نظام ديمقراطي برلماني وفقا لاعلان الاستقلال. ويدعو إلى إقرار دستور ديمقراطي علماني وعصري يفصل بين السلطات، ويصون الحريات الاساسية والعامة وحقوق الإنسان، ويضمن التعددية السياسية وتداول السلطة سلميا بضمان دورية الانتخابات وفق قانون انتخابي ديمقراطي يقوم على التمثيل النسبي.

كما تشير الورقة السياسية الى انحياز التجمع للطبقات الشعبية. ويطالب التجمع بسياسات اجتماعية تضمنها الدولة والقانون كالضمان الاجتماعي ومحاربة الفقر والبطالة، وضمان حد أدنى للأجور وتشجيع الإنتاج الوطني، ومحاربة الفساد.

ويدعو التجمع الى توحيد الجهد الوطني في الانتفاضة وتنويع اشكال فعلها وتوسيع المشاركة فيها. ويطالب بتحضيرات بسط السيادة حيث يدعوا لاصدار اعلان دستوري فلسطيني، والاعداد لانتخاب رئيس للدولة وانتخاب برلمان جديد واجراء الانتخابات المحلية.

الموقف من السلطة:

يحدد التجمع، دون توصيفه لوضع السلطة حاليا، موقفه من المشاركة فيها بأنه يتم وفقا للبرنامج الذي تسعى السلطة لتنفيذه. ويفترض التجمع في هذا البرنامج التحرر من قيود أوسلو كمرحلة انتقالية، والسعي لتكريس الديمقراطية ومواجهة قضايا الفساد، واعادة النظر في الاداء التفاوضي من حيث المرجعية والشفافية.

وقد أبرز النقاش في هذا الموضوع اختلافات واضحة بين المتحاورين حول عدة أمور، منها: مكانة منظمة التحرير ومكانة السلطة، وهل يمكن المشاركة في السلطة قبل اعلان بسط السيادة او بعده، وهل يمكن للسلطة في وضعها الحالي ان تتحرر من القيود المفروضة عليها وان تتحول الى دولة. هذا النقاش، طرح موضوعة تميز التجمع عن السلطة وعن التيار الاسلامي، وكيف يمكن لهذا التجمع ان يبرز هويته المتميزة عن التيارين السائدين.

البنية الداخلية:

يعرف التجمع نفسه كائتلاف يختلف عن الحزب وعن الجبهة الوطنية، باعتباره ائتلافا سياسيا شعبيا، وبالتالي فان صيغته التنظيمية تختلف عن صيغ الاحزاب وعن توافق الجبهات الوطنية. ويضع توجهاته التنظيمية ضمن مرحلة التأسيس التي تضم: مكتبا تنفيذيا يتضمن عددا متساويا من ممثلي القوى السياسية المشاركة، وممثلا عن كل تجمع معترف به، وممثلا عن كل مؤسسة غير حكومية تعمل على المستوى الوطني، وتمثيلا للشخصيات والفعاليات المجمع عليها بذاتها. وهناك مستوى تنفيذي ثان يتضمن ممثلي المحافظات والمكاتب الجماهيرية. وتتحدد شروط العضوية على اساس فردي، اضافة للعضوية الجماعية للتجمعات السياسية والنقابية والمهنية.

التوجه المدني:

يدعو التجمع الى اعتماد واجراء الانتخابات في كل المؤسسات التمثيلية الفلسطينية، بدءا بالمجلس الوطني وانتهاء بالمجالس القروية. ولا يعترف التجمع بأية هيئة تمثيلية عامة غير منتخبة. كما يرفض التجمع "المحاصصة" كبديل عن الانتخابات، ويحرّم كل أشكال التمييز، ويدعو إلى تكافؤ الفرص وسيادة مبدأ الشفافية والمسائلة.

وفي المجال الاجتماعي، يدعو التجمع إلى قانون عمل عصري يضمن حق العمل. وينادي بتطبيق التعليم المجاني، وبحق الحصول على الرعاية الصحية وتطوير هيئات الحكم المحلي، وتقليص الفرق بين الريف والمدينة.

أما في المجال الاقتصادي، فإنه ينادي باقتصاد مستقل منعتق من الاقتصاد الاسرائيلي، واعادة النظر في اتفاق باريس، وتطوير الصناعة الوطنية والعناية بالاقتصاد الزراعي.

ولحد الآن، ما يزال هذا الحوار أسير دوائر ضيقة من المهتمين بهذا التيار. ولم يتم طرح ما يجري بين القوى والشخصيات على الجمهور. يقول فوز خليفة، أحد الناشطين في الحوارات، ومدير عام في وزارة الحكم المحلي، ان النية تتجه إلى طرح ما يتم التوصل اليه على قطاع اوسع من المهتمين في اواخر حزيران اذا سمحت الظروف بذلك. بعدها، يصار إلى طرح وثائق هذا الحوار على الجمهور لتصبح ملكه ولتصبح أداة وصول التجمع الى القطاعات الشعبية.

جميع الوثائق تشير الى ان الانتفاضة ومفاعيلها قد رفعت من دور الحزب السياسي، كما يشير كثير من المهتمين إلى ان المهم تقديم تجربة غير متسرعة كي لا تحدث اية نكسة، او كي لا تعاد تجارب التحالفات اليسارية السابقة.

الانتفاضة والمنظمات الشعبية

أثارت الدعوة لتوسيع وتعميق البعد الديمقراطي الشعبي للانتفاضة أسئلة حول المؤسسات الشعبية القادرة على مد نشاطها في قطاعات المجتمع المختلفة كي يستطيع كل فرد تقديم ما يستطيعه في مسار العملية النضالية الجارية في فلسطين. **فإلى أي مدى ساهمت هذه المؤسسات في الانتفاضة، وما هي معوقات عملها؟**.

بالنظر إلى معظم الاتحادات الشعبية الفلسطينية، نجد أن هيئاتها القيادية هي إما هيئات معينة، أو أنها لم تجر انتخاباتها رغم انتهاء فترتها القانونية. وتعاني النقابات المهنية من إشكاليات بعضها خارج عن إرادتها مثل الفصل بين الضفة والقطاع وحالة الإغلاق والحصار، وبعضها يعاني من إشكاليات داخلية تحد من نشاطها وقيامها بدورها.

خلال الانتفاضة استحقت مواعيد انتخابات اكثر من اتحاد شعبي. ومددت بعض هذه المؤسسات فترة ولاية الهيئة الإدارية مدة عام، وبعضها يحضر لإجراء الانتخابات. وهناك منظمات لم تطرح حتى تبرير الاستمرار بنفس الهيئة الإدارية رغم انتهاء مدتها. كذلك قامت السلطة التنفيذية في بعض الأحيان بالتدخل لتأجيل انتخابات نقابية في مؤسسات تعليمية وغيرها.

القوى الوطنية والإسلامية، دعت في إحدى بياناتها إلى إجراء الانتخابات للمؤسسات التي حان موعد انتخاب هيئتها الإدارية، إلا أن هذا البيان لم يأخذ صداه على الأرض. كل هذه المظاهر تشير إلى أن البعد الشعبي الديمقراطي للانتفاضة لا زال شعارا وممارسته تحتاج إلى ضغط اكثر.

ويذكر أن جامعة الخليل تسلمت كتابا رسميا موقعا من وزير التعليم العالي يقضي بأنه نظرا للظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني، فان الانتخابات لمجلس اتحاد الطلبة في الجامعة تؤجل إلى إشعار آخر. من جهة أخرى، وبعد أن جرت الترتيبات لتنفيذ قانون انتخاب نقابة محامي فلسطين والذي صدر في الجريدة الرسمية، فقد قررت المحكمة العليا الفلسطينية وبناء على طلب عدد من المحامين، إلغاء هذه الانتخابات. وقد وصفت كتلة استقلال القضاء قرار المحكمة بأنه غير مبرر قانونيا وهو بالأساس قرار سياسي. يذكر أن مجلس نقابة محامي فلسطين كان قد عين عام ١٩٩٧ من الرئيس مباشرة بعد توحيد الأجسام النقابية المختلفة بين الضفة والقطاع وبين المحامين الذين استمروا في إضرابهم حتى عام ١٩٩٤ احتجاجا على نقل الاحتلال لمحكمة التمييز من القدس إلى رام الله عام ١٩٦٧. وشكل المحامون الذين مارسوا هذه المهنة طيلة فترة الاحتلال لجنة تمثلهم.

أما المشاورات الهادفة إلى بناء جسم طلابي تمثيلي والتي بادرت إليها القوى السياسية عام ١٩٩٩، فقد انتهت إلى قرار من رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير التي تشرف على الاتحاد العام لطلبة فلسطين، بعقد المجلس الإداري للاتحاد بعد إضافة أعضاء له من الداخل وفق توافق القوى السياسية. واختار هذا المجلس هيئة تنفيذية جديدة دون تمثيل للطلبة في الجامعات والمؤسسات التعليمية المحلية، بل حافظ على اغلب الهيئة التنفيذية القديمة وأعاد توزيع مناصبها. وقد أرفق هذا التشكيل بقرار من المجلس الإداري بضرورة أن تجري انتخابات عامة لفرع الاتحاد في الوطن في نوفمبر ١٩٩٩، إلا أن ذلك اجل إلى نوفمبر ٢٠٠٠، ولم تجر أية تحضيرات جدية لذلك. وقد برر رئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد ذلك بأن الظروف السياسية لم تسمح بمواصلة العمل والتحضير الذي قطعت منه اشواط، لكنها لم تكتمل.

وبالنسبة لنقابة الأطباء، فقد مددت لنفسها فترة سنة نظرا للظروف الطارئة فيما نقابة المهندسين تحضر لانتخابات جديدة.

أما الاتحاد العام لنقابات العمال، فهو يعيش إشكاليات داخلية كبيرة. فليس هناك اتحاد واحد للعمال، كما أن عضوية النقابات شبه فارغة. وهناك نقابات القطاع تعمل بشكل مستقل عن نقابات الضفة، وهناك الاتحاد العام لعمال فلسطين التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي يحاول تمثيل العمال في الداخل، وهناك الاتحاد العام

لنقابات العمال في الضفة. ولكل من هذه الاتحادات جسمه الإداري وآليات عمله المختلفة.

وفيما تنفصل مركبات التمثيل النقابي العمالي عن القاعدة العمالية، يعيش العمال الفلسطينيون حالة من الضياع في ظل البطالة وفقدان مصادر الدخل وحالات الفصل من العمل نتيجة آثار الإغلاق والحصار. أما قضايا العمال ومشاكلهم، فإنها تعالج إما بشكل فردي، أو عن طريق التسجيل في مكاتب العمل التابعة لوزارة العمل بينما اكتفى أحد أطراف الاتحاد بمظاهرة أمام المجلس التشريعي. ووعد فيها رئيس المجلس التشريعي بإصدار قانون العمل في الجريدة الرسمية في شهر نيسان، لكنه لم يصدر لحد الآن.

إن الحديث يدور هنا عن اكثر من (٢٠٠,٠٠٠) عامل سواء في السوق المحلية أو في السوق الإسرائيلية. بعضهم فقد عمله، وبعضهم أعطي إجازات بدون راتب، وبعضهم خفضت ساعات عمله، ...الخ. وقد عولجت قضيتهم بطريقة الاعانة، بالاعتماد على ما يصل من أموال الدعم أو التبرعات العينية. فيما لا يزال الممثلون النقابيون عاجزون عن التنسيق فيما بينهم وطرح قضايا العمال بجدية.

جدير ذكره أن آخر مرة تم توحيد التمثيل العمالي فيها في الضفة الغربية كانت عام ١٩٩٢ حيث توافقت القوى على هيئة تنفيذية موقتة، مهمتها التحضير لبناء اتحاد عام ديمقراطي يعتمد التقسيم المهني للنقابات، والتمثيل النسبي في الانتخابات. ولم يجر حتى الآن أي شيء، سوى تغيير بعض ممثلي القوى، وبناءا على توافق سياسي.

نفس المشكلة يقع فيها التمثيل النقابي للمعلمين، وهم قطاع واسع يعمل في المدارس الحكومية والخاصة. وكان رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة قد قرر تعيين وكيل مساعد وزارة الداخلية، وهو رئيس سابق للاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين في الخارج رئيسا لاتحاد المعلمين. وحدد الرئيس أسماء اللجنة التنفيذية لهذا الاتحاد. واحتجاجا على ذلك، تشكلت لجان مناطقية للمعلمين ونزعت الثقة عن الاتحاد المعيّن وكونت لجنة تنسيقية عامة. ولا تزال المفاوضات جارية بين الطرفين لإجراء انتخابات عامة للمعلمين، من خلال وضع لائحة داخلية متفق عليها.

لقد علق معظم الذين سئلوا حول وضعية المنظمات الشعبية الفلسطينية الحالية، بأنها لا زالت غير قادرة على الاضطلاع بدور افضل في الانتفاضة الحالية، وان ذلك لا يعود فقط لعوامل مثل تقطيع أوصال المناطق حيث يمكن معالجتها، بل يعود إلى عوامل ذاتية متعلقة بعمل الاتحادات ووضعيتها. وعدا عن المشاركات الفردية في النشاطات العامة، لم تضع هذه المنظمات خططا تتلاءم مع واقع الانتفاضة الذي يستدعي توسيع المشاركة الشعبية وإدامة هذه المشاركة. وهذا ما أشارت إليه عضو نقابة المهندسين ناديا حبش. وفي سياق آخر، اتهم أحد أعضاء كتلة استقلال القضاء السلطة التنفيذية وبعض أصحاب المصلحة الفئوية من المحامين بتعطيل انتخابات نقابة المحامين، والتذرع بأن الأوضاع السياسية لا تسمح بإجراء مثل هذه الانتخابات وان المهم هو الحفاظ على وحدة الصف.

وأشار النقابي العمالي مناويل عبد العال وهو عضو في الاتحاد العام لنقابات العمال، إلى أن تنازع الأطراف المختلفة ومن ضمن تيار سياسي واحد للتمثيل النقابي قد أدى إلى تهميش قضية العمال في فترة صعبة، وأضرّ بصورة العمل النقابي ككل، هذا عدا عن عجز الاتحادات العمالية المختلفة عن تجنيد العمال بطريقة منظمة للمشاركة في فعاليات الانتفاضة.

أما القوى السياسية المختلفة، فهي تعلن بشكل واضح أنها مع إجراء الانتخابات للمنظمات الشعبية ومع تفعيل دورها في الانتفاضة، مع وجود تباين بسيط في هذا الأمر. فحين يوافق صخر حبش عضو اللجنة المركزية لحركة فتح على ضرورة إجراء الانتخابات في كل مؤسسة يستحق أوان انتخابها، فانه يردف ذلك بضرورة إخراج هيئات تعبر عن التشكيل الوطني العام. وأشارت قوى أخرى إلى أن هناك تيارا قويا في أوساط حركة فتح وهو الغالب يدفع باتجاه تأجيل هذه الانتخابات.

جدير ذكره أن الدورة الأخيرة للمجلس المركزي الفلسطيني، أصدرت قرارا ضمن قراراتها بالتمهيد لإعلان بسط السيادة على الأراضي الفسطينية، يتعلق بعقد مؤتمرات كافة الاتحادات الشعبية، مع توحيدها في إدارات مختلفة تضم الداخل والخارج. إلا أن هذا القرار لم يصار إلى تنفيذه، كما أن كافة القوى قد اعترفت أنها لم تتابع بجدية تنفيذ هذا القرار.

المبادرة المصرية الأردنية على الرّف!!

- **حبش: لا ينبغي أن يكون العرب وسطاء بيننا وبين إسرائيل**
- **الفالوجي: مجزوءة وتعبر عن العجز العربي الرسمي**
- **نوفل: الورقة الوحيدة لإبقاء عملية السلام على قيد الحياة**
- **أبو عمرو: رفض إسرائيل لها يضفي شرعية على استمرار الانتفاضة**
- **عبد القادر: أدنى من الحد الأدنى لمطالب الانتفاضة**
- **سلامة: لا تمثل سقفا لمطالب الشعب والانتفاضة**

أثارت المبادرة المصرية الأردنية جدلا سياسيا محليا وعربيا ودوليا سيما وأنها كانت الورقة الوحيدة المطروحة لخروج من الوضع الراهن إلى أن تم الإعلان عن نتائج تقرير لجنة ميتشل والتي تطابقت معظم بنودها مع المبادرة المصرية الأردنية خصوصا في مواضيع الاستيطان والالتزام بالاتفاقات الموقعة والربط بين الحل الأمني والسياسي. وقد ذهب بعض المحللين إلى القول أن المبادرة المصرية الأردنية وضعت على الرّف بعد صدور تقرير ميتشل.

أطلقت مصر والأردن مبادرتهما المعروفة بالمبادرة المصرية الأردنية بين قمتين عربيتين طارئة وعادية. وقد حظيت المبادرة بقبول الجانب الفلسطيني والاتحاد الأوروبي ودول عدم الانحياز وبموافقة مبدئية أمريكية في حين استقبلتها إسرائيل بفتور وطالبت بإدخال تعديلات أساسية تمس جوهر المبادرة ومضمونها خصوصا فيما يتعلق بوقف الاستيطان.

وتقضي المبادرة المصرية الأردنية بوقف الحصار والإغلاق الإسرائيلي للمدن الفلسطينية، وفتح الطرق والمعابر، وسحب الأسلحة والمعدات الإسرائيلية، ودفع أموال الضرائب التي تجبيها إسرائيل لصالح السلطة. وتتضمن المبادرة أيضا وقف الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وإجراءات بناء الثقة بين الطرفين، واستئناف المفاوضات وإنهاء المواجهة والعودة بالوضع إلى ما كان عليه قبل الانتفاضة.

صخر حبش، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح لم يخف امتعاضه من طرح هذه المبادرة انطلاقا من رفضه القاطع لأن يكون العرب وسطاء بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وقال:"المبادرة مكافئة لشارون للنزول عن الشجرة، وليس فيها مبادئ وثوابت". وطالب حبش الأنظمة العربية بإطلاق طاقات الجماهير بدلا من طرح مبادرات لوقف الانتفاضة. وقال:"أتمنى ألا تحصل...".

وزير الاتصالات عماد الفالوجي يقول بوجود موقف فلسطيني رسمي وشعبي بتنفيذ واحترام قرارات الشرعية الدولية على الرغم من أنها لا تمثل كافة الحقوق الوطنية. ويقول:"أعتقد أن أي خروج عن هذا السياق هو خروج عن المبادئ الأساسية والثوابت الوطنية".

وبخصوص المبادرة، يرى الفالوجي أنها توفر أرضية لتلبية هذه الشروط، وهي مبادرة طارئة لحل الإشكالية الحالية ومحاولة لإعادة الجانبين إلى طاولة المفاوضات. من جهة أخرى، يقول:"المبادرة مجزوءة وتعبر عن العجز العربي الرسمي في التعامل مع القضية الفلسطينية". وأضاف الفالوجي أن العرب لا يملكون القدرة على مواجهة الرفض الإسرائيلي لأي طرح سياسي.

أما ممدوح نوفل، عضو المجلس الأعلى للأمن القومي الفلسطيني، فيرى أن المبادرة لا تحدد حلولا بل تطرح آلية لمعالجة الوضع القائم على الأرض ولفض الصدام السياسي بين السلطة وحكومة شارون. ويقول نوفل:"المبادرة هي الورقة الوحيدة المطروحة لحد الآن لإبقاء عملية السلام على قيد الحياة بسبب تقاعس الإدارة الأمريكية الجديدة عن القيام بدورها، وبسبب غياب الدور الأوروبي الفاعل". ومن وجهة نظر نوفل، فان الفلسطينيين لا يتعاملون مع المبادرة المصرية الأردنية كحل بل كمفهوم للعودة إلى طاولة المفاوضات من النقطة التي وصلت إليها في عهد حكومة باراك. ويرى نوفل أنه لا يوجد تعارض بين الموقف الشعبي الفلسطيني الناقد للمبادرة وبين الموقف الرسمي الذي يرى فيها مخرجا من المأزق الراهن، وآلية للعودة إلى طاولة المفاوضات.

كذلك، يرى ممدوح نوفل أن المبادرة لا تشترط وقف الانتفاضة كحركة شعبية سلمية، بل المطروح هو وقف العنف. ويقول:"العنف هو ما تقوم به إسرائيل والفلسطينيون في حالة

دفاع عن النفس ويردون على العنف الإسرائيلي". أما في العودة إلى المفاوضات، فلا يرى نوفل مبررا للجوء إلى السلاح. ويقول:"من الضروري وقف استخدام السلاح بأسرع وقت لأنه يشوه صورة الحركة الشعبية الفلسطينية ويظهر الحالة وكأنها حرب بين دولتين".

د. زياد أبو عمرو، عضو المجلس التشريعي يرى بوجوب التحقق من دوافع الموقف الفلسطيني لقبول المبادرة. ويرى بأن هذا القبول مرتبط بأمرين: أولهما موقف الحكومة الإسرائيلية الرافض للمبادرة وبالتالي تحميل الجانب الإسرائيلي مسؤولية الرفض. وذلك يخفف من حدة الضغط الممارس على الفلسطينيين دبلوماسيا وإعلاميا. وثانيهما القضايا الجوهرية في المبادرة وعلى رأسها وقف الاستيطان. ويقول:"القبول الفلسطيني بالمبادرة يندرج في إطار المناورة السياسية سيما وأن الجانب الفلسطيني يدرك أن حكومة شارون لن تقبل بأي حال وقف كافة أشكال الاستيطان". إلى ذلك، يرى د.أبو عمرو أن بنود المبادرة تتعارض من حيث الجوهر مع الموقف المعلن لحكومة شارون. ويقول:"رفض إسرائيل للمبادرات السياسية يضفي شرعية لاستمرار الانتفاضة والمقاومة".

أما حاتم عبدالقادر، عضو المجلس التشريعي، فيرى بدوره أن المبادرة المصرية الأردنية لا تفي بمطالب الانتفاضة المتمثلة بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وتحديد جدول زمني للانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية وتنفيذ قرار ١٩٤. ويقول عبد القادر:"يبدو أن القيادة السياسية قبلت بالمبادرة كمجاملة سياسية، وهذا ليس مبررا. وحتى لو قبلتها القيادة، فان ذلك لا يلغي حقنا في مواصلة الانتفاضة". ويعتبر حاتم عبد القادر المبادرة أدنى من الحد الأدنى من مطالب الانتفاضة وأنه يجب البحث عن مبادرة أخرى أكثر عدالة وأكثر "تنصيصا" على قرارات الشرعية الدولية.

من جهتها، ترى النائبة دلال سلامة، أن المبادرة أتت لتشكل فرصة لإخراج الشارع الفلسطيني من الضغط والعدوان الإسرائيلي. وتقول:"أنظر إليها كجزء في إطار الفعل السياسي العربي، ولا أرى أنها تمثل سقفا لمطالب الشعب والانتفاضة". وترى سلامة أن الانتفاضة تطالب بإنهاء الاحتلال، وتعتقد أن الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يقبل بأقل من ذلك بعد كل هذه التضحيات. وتضيف:"الموقف الرسمي الفلسطيني يستند إلى المبادرة كقاعدة، لكنه يجب أن لا يكون طامحا فقط لتحقيق هذه المبادرة".

ويبقى السؤال مفتوحا: "ماذا لو لم يتم العمل بالمبادرة المصرية الأردنية أو بتقرير ميتشل؟! وما الذي يلوح في الأفق؟!

التقارب الفلسطيني السوري
استراتيجي أم تكتيكي؟!!

- **الفالوجي: نرغب بالتنسيق والحوار ونرفض إملاء الشروط**
- **حبش: وحدة الموقف السوري واللبناني والفلسطيني مأزق حقيقي لإسرائيل**
- **نوفل: المطلوب من سوريا قراءة جيدة لما يجري على الأرض**
- **أبو عمرو: أتمنى أن لا يكون التقارب من باب التكتيك**
- **سلامة: الخلاف على نقاط الارتكاز لا يجعل التقارب استراتيجيا**
- **عبد القادر: الكرة الآن في الملعب الفلسطيني**

هل وعى الفلسطينيون والسوريون دروس القطيعة؟ وهل يمكن النظر إلى التقارب الجديد كتوجه استراتيجي؟ أم انه تكتيك سياسي اقتضاه المأزق الراهن الذي آلت عملية السلام خصوصا على المسار الفلسطيني الإسرائيلي؟

قد لا يختلف اثنان على أن أي خلاف بين السلطة الوطنية الفلسطينية وسوريا يبقى ثانويا مقارنة بالخطر الذي يشكله الكيان الصهيوني. وأن غياب التنسيق بين الأطراف العربية وسياسة التفرد في المسارات أضرّت بالقضية الفلسطينية وبالحقوق العربية.

وبعيدا عن نبش ملفات الماضي وملفات سنوات طويلة من

القطيعة السياسية بين السوريين والفلسطينيين، كيف ينظر الفلسطينيون إلى هذا التقارب؟ وهل يعولون عليه في إصلاح الاختلال الحاصل في موازين القوى لصالح إسرائيل؟

الوزير عماد الفالوجي يرى في التقارب السوري الفلسطيني ضرورة ملحة للطرفين، مع تشديده على وجوب احترام خصوصيات كل طرف. ويقول:"نحن نرغب بعلاقات تنسيق وتكامل وحوار مع سوريا، وفي نفس الوقت نرفض إملاء شروط على القيادة الفلسطينية". ويرى الفالوجي أن المطلوب من السوريين في هذا الوقت بالذات دعم الموقف الفلسطيني وتعزيز صموده انطلاقا من أن أي تقارب عربي عربي هو توحيد للأمة العربية التي تشكل قوة رافعة ودافعة للنضال الفلسطيني. ويضيف الفالوجي:"إذا كان الحديث مع السوريين يتعلق بخيار المقاومة، فليكن ذلك شريطة أن تشمل المقاومة الجولان ومزارع شبعا وفلسطين".

صخر حبش، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، يرى بأنه يجب السعي باستمرار إلى تعزيز جبهة الأصدقاء ويجب تجاوز كافة الخلافات الثانوية. ويقول:"موقف سوريا من السلام والتسوية هو موقف قوي للفلسطينيين الذين يريدون تحرير القدس". ويرى حبش أن وحدة الموقف السوري واللبناني والفلسطيني هي مأزق حقيقي لإسرائيل.

من جهته، يرى ممدوح نوفل، عضو المجلس الأعلى للأمن القومي الفلسطيني، أنه ليس من مصلحة أحد العودة إلى البحث عمن يتحمل مسؤولية القطيعة بين السوريين والفلسطينيين. ويقول:"وقائع الصراع والمواقف الفلسطينية في كامب ديفد تبين أن القيادة الفلسطينية تعاملت بمسؤولية ولم تفرط بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني". وينادي نوفل بضرورة استخلاص دروس القطيعة لأن الصراع غير مبرر وألحق أذى كبيرا بمصالح الطرفين. ويضيف:"ما تمّ في قمة عمان أرسى أرضية صالحة لهذا التقارب، والقيادة الفلسطينية جادة في متابعة تطوير العلاقة مع سوريا".

وطالب نوفل سوريا ولبنان بقراءة جيدة لما يجري على الأرض وقراءة تفاعلاته خصوصا في ظل الموقف العربي الرسمي المتخاذل، والذي يشجع شارون على الاستمرار في عدوانه ويغريه للتطاول على النظام العربي الرسمي برمّته.

أما عضو المجلس التشريعي، د. زياد أبو عمرو فيرى أن التقارب يعتمد على الطرفين وأن الآفاق متوفرة لتجسيد التقارب والتنسيق بين القيادتين السورية والفلسطينية. ويقول:"زال العديد من أسباب الخلاف. ونحن الآن أمام حكومة إسرائيلية لا تريد التفاوض على أساس قرارات الشرعية الدولية. وإزاء هذا الموقف تتبدد علامات الغموض والالتباس حول الموقف الفلسطيني المقاوم للاحتلال". ويطالب د.أبو عمرو بإخضاع أجندة كل طرف إلى أجندة مشتركة لأنه ليس من مصلحة الأطراف التفرد في التفاوض. ويرى أن إعادة التنسيق السوري الفلسطيني يعدل من موازين القوى ويعزز الموقف التفاوضي للجانبين. ويقول:"أرجو ألا يكون هذا التقارب من باب التكتيك!".

النائبة دلال سلامة ترى أن أي تقارب فلسطيني عربي في إطار العملية السياسية يخدم القضايا العربية والفلسطينية. وتقول سلامة:"أتمنى أن يتم تجسيد التقارب الفلسطيني السوري على أرض الواقع بحيث لا يكون تكتيكيا ومؤقتا، بل توجها استراتيجيا لاستعادة الحقوق العربية كاملة". كذلك تعتبر سلامة أن ما تم بشأن التقارب لحد الآن لم يخرج الموضوع إلى إطار تحديد طبيعة هذا التقارب وكيفية استمراره. وتقول دلال سلامة:"لعل الاختلاف السوري الفلسطيني على نقاط الارتكاز لا يجعل من هذا التقارب استراتيجيا!!".

من جهته، يعتبر النائب حاتم عبد القادر إعادة العلاقة مع سوريا هدفا استراتيجيا. ويقول:"السوريون اشترطوا التزام الفلسطينيين بعدم الانفراد بمفاوضات الحل النهائي وبضرورة ربط المسارات". ويعتقد عبد القادر أن هذا الشرط صحيح سيما وأن السوريين أعربوا عن التزامهم به. ويضيف:"السوريون يريدون موقفا استراتيجيا فلسطينيا، والكرة الآن في الملعب الفلسطيني".

ويرى حاتم عبد القادر أن الفلسطينيين أمام خيارين: إما أن يقطعوا دابر المبادرات من أمريكا وغيرها، وإما أن يتعاونوا مع سوريا على أساس الصمود والمقاومة. ويقول: "يبدو أننا لم نتخذ بعد قرارا بهذا الشأن. ولم يتم بلورة خطاب سياسي فلسطيني واضح. والقيادة الفلسطينية ما تزال تترقب تطور الأمور على الأرض...".

مقاطعة المنتجات الإسرائيلية بين الرسمي والشعبي

تشير تقارير صحفية إسرائيلية إلى وجود مقاطعة فلسطينية معينة لبعض المنتجات الإسرائيلية، وان هذا الحجم يؤثر على الاقتصاد الإسرائيلي، لدرجة بات موضوع نقاش بين مسؤولين فلسطينيين وإسرائيليين. فما هو مستوى هذه المقاطعة وما هو مدى انتشارها؟!

ومن هذه التقارير، تقرير نشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت" الاسرائيلية، اوائل نيسان الماضي، يشير إلى أن انخفاضا بنسبة ٥٠٪ قد جرى على مجمل الصادرات الإسرائيلية إلى أسواق الضفة والقطاع، علما بأن إسرائيل تصدر إلى المناطق الفلسطينية سنويا ما قيمته ٦٠٠ مليون دولار. ويبين التقرير أن هناك ما يقارب ٢٥ مليون دينار هي ديون للتجار الإسرائيليين على نظرائهم الفلسطينيين لا يستطيعون استردادها بسبب الوضع السائد، وتعتبر هذه ديونا ميتة. ويضيف التقرير إلى أن ٤٢ ألف عامل قد تمت إقالتهم من قطاع الصناعة، جراء تأثير الانتفاضة على الاقتصاد الإسرائيلي.

وقد مورست المقاطعة للبضائع الإسرائيلية بفعالية نسبية خلال الانتفاضة الأولى، وشكلت أحد عناوين إيقاع الخسائر الاقتصادية بإسرائيل. وعادت هذه الوسيلة للظهور كإحدى وسائل مواجهة الاستيطان عبر مقاطعة منتجات المستوطنات. وقد بادر الاتحاد الأوروبي كذلك إلى ممارستها وتشجيع الفلسطينيين على ذلك من خلال دعم المرصد الفلسطيني لمقاطعة بضائع المستوطنات، والذي وسع عمله خلال الانتفاضة لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية التي لها بديل وطني. وتشترك في مؤسسة المرصد هيئات غير حكومية مختلفة منها شبكة المنظمات الأهلية واتحاد الصناعات الفلسطينية.

لقد وفرت الانتفاضة جوا ملائما لعمل هذه المؤسسة وأكسبتها بعدا شعبيا. إلا أن هذه المؤسسة لا تزال تعاني من ضعف مشاركة ودعم الصناعيين الفلسطينيين لها على المستوى المادي، إضافة لعدم مبادرة الرأسمال المحلي لقيادة حركة المقاطعة وترك ذلك لمؤسسات أهلية مدعومة من الخارج.

على المستوى الرسمي، لا يوجد موقف رسمي بالمقاطعة، فالسلطة الوطنية لا زالت مقيدة باتفاق باريس الاقتصادي الذي يعطي الحرية لدخول البضائع الإسرائيلية إلى السوق الفلسطيني، دون أن تكون هناك تبادلية في شروط دخول البضائع الفلسطينية. وهنا تكتفي وزارة الصناعة الفلسطينية، بشن حملة لتشجيع المنتوج الوطني، بينما لا تستطيع الدعوة لمقاطعة المنتوج الإسرائيلي. وزارة التجارة الفلسطينية والتي اشترطت لدخول البضائع الإسرائيلية إلى السوق الفلسطيني ضرورة وجود وكيل فلسطيني لها، لا ترى في عملية المقاطعة أمرا مجديا في ظل غياب قوة للاقتصاد الفلسطيني. أما وزارة التموين وحسب المرصد فهي لا تراقب تنفيذ قرار مجلس الوزراء بمقاطعة منتوجات المستوطنات.

تقول السيدة رناد القبج من شبكة المنظمات الأهلية، أن الدعوة إلى المقاطعة لا تزال نشاطا شعبيا مقتصرا على المنظمات الأهلية والأحزاب والفصائل السياسية، إضافة إلى دور معين للصناعيين. ويعتمد هذا النشاط وتمويله على المشاركين، بينما لا يقدم القطاع الخاص الفلسطيني أي دعم مادي في هذا المجال ولا يبادر إلى نشاطات من هذا القبيل. كما أن وجوده في هذه المعركة لا يزال معنويا ومحدودا. وتعزو القبج ذلك إلى عدم وجود ثقافة لدى القطاع الخاص في هذا المجال، وان هذا القطاع ما يزال ينأى بنفسه عن الوضع السياسي بشكل عام، تاركا الأمر في هذه المرحلة إلى البيروقراطية السياسية.

وتشير القبج إلى أن هناك إقبالا شعبيا على مقاطعة المنتجات الإسرائيلية التي لها بديل وطني. وأشارت إلى ان الوعي بهذا الأمر يصل حسب استطلاع برنامج دراسات التنمية التابع لجامعة بيرزيت إلى ٩٠٪، فيما تبلغ نسبة المقاطعة الفعلية في محافظة نابلس حوالي ٧٣٪ .

وعن عمل المرصد قالت منسقته ناريمان يزبك، أن ظروف الانتفاضة قد وفرت مجالا واسعا لنشاطه، حيث تأسس هذا المرصد قبل الانتفاضة، إلا أن عمله قد توسع معها، واستطاع أن يمد عمله إلى كافة المحافظات في الضفة وان يوجد تمثيلا له في قطاع غزة.

وتؤكد يزبك ان نشاط المقاطعة هو نشاط شعبي، حيث يعمل المرصد مع لجان شعبية في كل المحافظات، كما يقدم منشورات تعبوية، وتوعوية للمواطنين سواء عبر نشرة العمل الأهلي أو عبر الصحف المحلية.

ولا ترى يزبك ان القطاع الخاص وبالنظر إلى إمكاناته ومصالحه، يبذل جهدا في دعم نشاط المقاطعة ماديا، فهو يريد لمنتجاته أن تسوق ولا يريد في نفس الوقت أن يضحي من أجل مصالحه المستقبلية.

أما الدكتور سمير عبد الله، مدير عام مركز التجارة الفلسطيني "بال تريد"، فيرى أن عدم مبادرة القطاع الخاص تعود إلى انقسامه وشرذمته والى اختلاف مصالحه. كذلك يوجد تخوف لدى القطاع الخاص من المعاملة الإسرائيلية بالمثل. فهناك منتجون يصدرون للسوق الإسرائيلي(الرخام)، وهناك من يعتمد على مواد خام إسرائيلية، عدا عن أن الطاقة الإنتاجية للصناعة الفلسطينية لا تغطي حاجة السوق. ويرى سمير عبد الله ان هذه عوامل تجعل من دور القطاع الخاص في هذا المجال محدودا.

نواب المجلس التشريعي اجتمعوا "بالفيديو كونفرنس"، فلماذا توقفوا؟

في الوقت الذي اعتبر فيه البعض أن عقد جلسات المجلس التشريعي عبر نظام "الفيديو كونفرنس" هو انتصارا للإرادة على قوة الاحتلال، عارض آخرون ذلك ورأوا فيه تجسيدا للحصار وقبولا ضمنيا بالواقع واستسلاما له.

وكان نواب المجلس التشريعي في كل من رام الله وغزة قد عقدوا جلسة في شهر نيسان لإقرار الموازنة العامة من خلال شاشتين، وضعت الأولى في مقر المجلس في رام الله والأخرى في مقر المجلس في غزة وفق نظام "فيديو كونفرنس".

ولجأ المجلس التشريعي لهذا النظام في ظل مواصلة قوات الاحتلال منع النواب من التنقل سواء بين الضفة والقطاع أو بين المدن الفلسطينية ذاتها. وكانت سلطات الاحتلال سمحت للنواب في التنقل مرة واحدة خلال الانتفاضة في شهر آذار الماضي، حينما عقد المجلس جلسة في قطاع غزة.

وسيطرت مشاعر الغبطة والفخر على النواب لتمكنهم من عقد الجلسة بهذه الطريقة، رغما عن الحصار الإسرائيلي. وبدت ملامح الغبطة حينما بدأت الجلسة و تم التأكد من النصاب القانوني حيث تليت أسماء النواب من رام الله، في حين كان النواب الحضور في غزة يرفعون أيديهم بعد سماع اسمائهم، وافتتحت الجلسة بحضور ٥٣ نائبا.

واشرف على ترتيبات تشغيل هذا النظام كوادر مختصة محلية. وتم استئجار الأجهزة من إحدى الشركات المحلية، في حين قام بعملية التنفيذ وحدة تلفزيون المجلس التشريعي بإشراف مهندس من إحدى المؤسسات الخاصة. وقد موّل هذا المشروع من قبل وكالة التنمية الأميركية (USAID)، في سياق مشروع كامل يهدف إلى تطوير قدرات المجلس التشريعي تم العمل به منذ انتخاب المجلس في العام ١٩٩٦.

واعتبر رئيس المجلس التشريعي احمد قريع أن عقد المجلس لجلسته بهذه الطريقة، إنما هو:"إصرار على التحدي للحصار الإسرائيلي المفروض على الشعب الفلسطيني وسلطاته التشريعية والقضائية والتنفيذية". وقال:" لن تتعطل هذه المؤسسة، ولدينا جدول أعمال خاص وسنستمر بالعمل والبناء والمقاومة".

من جهة أخرى، طرح اكثر من مرة على لسان رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون إمكانية استخدام ذات النظام لعقد جلسات المجلس الوطني بحيث يتصل أعضاء المجلس في مختلف الأقطار في جلسات عبر الكاميرا. وطلب من متخصصين فلسطينيين في الخارج بحث الترتيبات اللازمة لتنفيذ هذه الطريقة.

وفي الوقت الذي ارتبط فيه النواب في غزة ورام الله بنظام ال"فيديو كونفرنس"، تواصل نواب المجلس في الخليل وخانيونس مع رئاسة المجلس من خلال الهاتف وعبر الفاكس، حيث تواجد في كل فرع أربعة نواب منعتهم قوات الاحتلال من الوصول إلى غزة والى رام الله، وتمكن النواب في الفرعين من التصويت على الموازنة.

وجدد المجلس التشريعي في بيان أصدره عقب نهاية جلسته، مناشدته للبرلمانات الشقيقة والصديقة:"لمضاعفة جهودها والضغط على الحكومة الإسرائيلية لوقف الإجراءات التعسفية ضد أبناء الشعب الفلسطيني ونوابه المنتخبين فورا، كونها تتنافى مع المبادئ الإنسانية السامية ومبادئ الديمقراطية وحق كل إنسان في التنقل بحرية".

وكان من المتوقع أن تبادر رئاسة المجلس التشريعي إلى تثبيت هذا النظام كنظام ثابت للتواصل بين مقري المجلس في رام الله وغزة في ظل استمرار الحصار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، خاصة بعد ما حققته التجربة من نجاح في جلسة شهر نيسان. وأكدت رئاسة المجلس على تمسكها بضرورة أن يأخذ المجلس التشريعي دوره رغم استمرار الحصار. إلا أن ذلك، لم يتم حيث لم يكرر المجلس التشريعي جلسته تلك، ولم تعقد أي جلسة منذ أن أقرّ المجلس في تلك الجلسة الموازنة العامة للسلطة.

واعتبر صحافيون أن حالة الاستنفار التي بدت على هيئة رئاسة المجلس لعقد تلك الجلسة، كانت فقط من اجل إقرار الموازنة العامة، وللحفاظ على قانونية صرف الحكومة من الخزينة العامة. ويدل على ذلك، عدم عقد جلسات متلاحقة رغم أن رئاسة المجلس أكدت نيتها على مواصلة عقد الجلسات بشكل دوري نظرا للحاجة الملحة في ظل الأوضاع الحالية.

واعتبر النائب عزمي الشعيبي أن بإمكان المجلس أن يواصل جلساته كالمعتاد سواء من خلال نظام "الفيديو كونفرنس"، أو من خلال اجتماعات اللجان. وأشار الشعيبي إلى أن بعض اللجان يمكنها عقد جلساتها بانتظام سواء في غزة أو في الضفة الغربية على اعتبار أن غالبية أعضائها من نفس المنطقة.

وحمّل الشعيبي رئاسة المجلس مسؤولية عدم انتظام المجلس التشريعي في عمله، مشيرا إلى أن البحث عن آلية العمل وتوزيعها على النواب هي من شأن رئاسة المجلس.

وقال الشعيبي: "نعم قد تكون رئاسة المجلس عملت جهدها

لعقد الجلسة يوم إقرار الموازنة من اجل إقرارها فقط، حيث كانت هناك دعوات بمواصلة العمل وفق هذه الطريقة، إلا أن المجلس لم يعقد أي من جلسات أخرى".

وعن رأيه حول عدم عقد مثل هذه الجلسات، أو عدم عقد اللجان لجلساتها قال الشعيبي: "اعتقد أن ذلك يندرج في إطار الكسل والإهمال".

أما النائب جمال الشاتي، فقد عارض ذلك بالقول أن نواب المجلس يعملون من خلال المكاتب الفرعية، استنادا إلى دعوة رئاسة المجلس التي أكدت على العمل من خلال المكاتب الفرعية. وقال الشاتي:"بالنسبة لمكتب جنين، فنحن نعمل على اكمل وجه، لكننا نواجه مشكلة مع وزارة المالية في عدم توفير مستحقات المكتب المالية".

مصادر في المكتب الصحافي للمجلس التشريعي ذكرت أن السبب الرئيس وراء عدم قدرة المجلس التشريعي مواصلة عقد جلساته من خلال نظام "الفيديو كونفرنس" يعود إلى التكلفة العالية لتشغيل هذا النظام، خاصة وانه كان يتم عن طريق شركات خاصة.

وأشار المكتب الصحافي إلى أن المجلس بصدد إعداد الأجهزة الكاملة لنظام الكونفرنس بحيث يتم الإشراف على النظام من قبل وحدة التلفزيون في المجلس، و بتمويل من برنامج المساعدات الأميركية. وأوضح المكتب الصحفي أن النظام بشكل كامل سيكون جاهزا في غضون شهر أو شهرين بحيث يتمكن المجلس من عقد جلساته بانتظام.

فعاليات إحياء النكبة: هل تبقى بذات الشكل؟

دعوات إلى التمسك بفعاليات النكبة طوال العام بعيدا عن الموسمية

عام بعد عام، تزداد معاناة اللاجئين في مخيماتهم في الوقت الذي لا يلوح في آخر النفق أي بصيص يوحي بإمكانية عودة اللاجئين إلى قراهم ومنازلهم التي تم طردهم منها. فهل تبقى احتفالات إحياء النكبة هذه تلك الشعرة التي يتعلق بها اللاجئون ؟! وهل جاءت احتفالات هذا العام متلائمة مع مستوى الحدث، أم أنها عبرت عما يعيشه الشارع الفلسطيني من انتفاضة عارمة بحثا عن الحرية والاستقلال؟!.

أعطت انتفاضة الحرم التي اندلعت في أواخر أيلول الماضي دفعة قوية للاحتفالات التي نظمت إحياء للذكرى الثالثة والخمسين للنكبة، رغم أن اللجنة العليا التي شكلت لتنظيم الفعاليات لم تأت بشيء جديد عن العام الماضي. ففي الاجتماع الذي عقد في مركز الإعلام الفلسطيني في البيرة للإعلان عن تشكيل اللجنة العليا للإشراف على فعاليات النكبة، قال وزير الإعلام ياسر عبد ربه أن هذه الفعاليات إنما تأتي في سياق هدفين : الأول التأكيد على التمسك الفلسطيني بحق العودة، والثاني إعطاء دفعة قوية للانتفاضة. وأضاف:"كل الفعاليات تندرج تحت هذين الهدفين".

وقد تنوعت الدعوات الهادفة إلى إحداث تغيير نوعي في طبيعة فعاليات النكبة. فمنها من دعا إلى تنظيم مسيرات نحو المدن والقرى داخل الأراضي المحتلة عام الـ٤٨ . وأخرى طالبت باعتبار يوم إقامة الدولة العبرية يوم حداد وطني عام. وكذلك برزت دعوات للإعلان صراحة وبوضوح خلال المسيرات الشعبية بتحميل بريطانيا المسؤولية التاريخية عن مأساة اللاجئين سواء خلال فترة الانتداب البريطاني أو بإصدار وعد بلفور. ومع ذلك، لم تلق أي من هذه الدعوات آذانا صاغية.

وقد شارك عشرات الألوف من الفلسطينيين في فعاليات ذكرى النكبة سواء المركزية أو تلك الاحتفالات التي عقدت في كل محافظة على حدا، أو تلك التي نظمت في مخيمات اللجوء والشتات في البلدان العربية. ويمكن القول، أن احتفالات هذا العام تميزت عن الاحتفالات السابقة من حيث مستوى المشاركة أو التفاعل، وهو ما عزاه البعض إلى أجواء الانتفاضة. ورأى البعض أن الاحتفالات السنوية في ذكرى النكبة يجب أن تخرج عن طبيعتها الموسمية بحيث يبقى تواصل المواطنين مع قضية اللاجئين على مدار العام لا أن يحتفل بهذه الذكرى مرة واحدة في منتصف أيار من كل عام.

النائب حسام خضر الذي يرأس اللجنة العامة للدفاع عن اللاجئين، يرى أن الاحتفالات هذا العام جاءت بمستوى الحدث، بحيث جاءت على شكل احتفالات مركزية ومكثفة وشملت معظم التجمعات السكانية في الوطن والمنفى. وأفاد خضر بأن جهودا كبيرة بذلت من المؤسسات المختلفة العاملة في مجال الدفاع عن حقوق اللاجئين.

ويورد خضر النشاطات التي قامت بها لجنته، التي تعمل خارج نطاق المجلس التشريعي، مشيرا إلى مبادرة اللجنة في اعتبار العام ٢٠٠١ عام التضامن مع حق العودة للاجئين. وفي هذا

السياق، أشار خضر إلى وثيقة أعدتها لجنته لجمع توقيعات لاجئين يؤكدون فيها تمسكهم بحق العودة. وأوضح خضر أنه بالإضافة إلى الفعاليات التي نظمتها اللجنة بالتنسيق مع اللاجئين في مختلف دول العالم، فإنها قامت بالتنسيق مع مختلف الفصائل والأحزاب لإنجاح الفعاليات التي بلغت ذروتها في الرابع عشر من أيار الماضي.

وبرأي خضر، فان فعاليات العام ١٩٩٨ كانت اكثر زخما من فعاليات هذا العام، مشيرا إلى أن فعاليات إحياء النكبة من الممكن أن تكون بذات المستوى من المشاركة في كل عام. ويتفق خضر مع الرأي القائل بان أجواء الانتفاضة ألقت بظلالها على نفوس الجماهير وبالتالي انعكست على مستوى المشاركة الكبيرة في فعاليات هذا العام.

من جهته، قال رئيس لجنة اللاجئين في المجلس التشريعي النائب جمال الشاتي أن فعاليات ذكرى النكبة هذا العام اختلفت عن الأعوام السابقة. وقال:"احتفالات هذا العام ذات سمة مختلفة عن السنوات السابقة خاصة في ظل العدوان المتواصل على الشعب الفلسطيني، وتصاعد الانتفاضة الفلسطينية التي حددت هدفها في الحرية والاستقلال والعودة".

ويرى الشاتي أن أحد أهداف الانتفاضة هو الرد على المحاولات الأميركية في إحداث ما وصفه ب"مذبحة سياسية" لقضية اللاجئين في كامب ديفيد الثانية. وبحسب الشاتي، فان فعاليات إحياء النكبة تندرج في إطار العمل الموسمي. وقال:"لكن الذكرى اكبر واهم من أي مناسبة سنوية. لذلك يجب أن يتم الاهتمام بها على مدار العام وعلى كافة المستويات المحلية والعربية والدولية".

كذلك يرى الشاتي أنه لا ينبغي أن تكون ذكرى النكبة مجرد احتفال أو مناسبة يتم الاحتفال بها. بل يجب وضع استراتيجية وخطة واضحة لإحياء هذه المناسبة على مدار العام.

واعتبر مراقبون أن الفعاليات التي يتم تنظيمها إحياء لذكرى النكبة في أيار من كل عام، يجب أن تترافق مع فعاليات مختلفة في الشارع العربي كي تأخذ هذه الفعاليات صداها. مع ذلك، أشار حسام خضر إلى ضرورة عدم التعويل إلى حد كبير على البعد العربي. ويرى خضر أن المواطن العربي هو ضحية القمع والقهر وتمارس عليه أقسى أشكال التجويع. وأضاف:"نصف المواطنين العرب يسعون وراء ملذاتهم وحياتهم الخاصة، والنصف الآخر يسعى وراء لقمة عيشه. وقد يتعاطف العرب مع مشاهد القتل البطيء التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني مثلما حصل مع محمد الدّرة، لكن الهبات العربية تبقى هبات فعل عاطفية تنتهي في وقت قصير".

وأشار خضر إلى أن ضعف الشارع العربي لا تتحمل مسئوليته الحكومات العربية فقط،"بل إن الأحزاب العربية أيضا عاجزة عن إحداث التغيير المطلوب".

منشورات مواطن

صدر حديثاً ...

رئيس التحرير:
د. جورج جقمان

هيئة التحرير:
مي الجيوسي، داوود عبد الهادي
جبريل محمد، أريج حجازي، شهاب سليمان

Ramallah, P.O Box 1845,
Tel : (972) 2- 2951108
Fax : (972) 2- 2960285
email : muwatin@muwatin.org

التنفيذ والاشراف الطباعي مؤسسة ناديا للطباعة والنشر، تلفون: 0919 296 ـ 02